المطلوب حلول لهذه المشاكل



على خلفية قرار مجلس محافظة واسط،

برلمانيات وناشطات ورجال دين وشخصيات سياسية يدينون تعيين محارم لعضوات المجلس

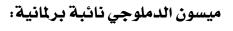
بغداد/سها الشيخلي تصوير/سعد الله ألخالدي

أبدت الأوساط البر لمانية وعضوات الجمعيات والمنظمات المهنية ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني استياءها واستنكارها لقرار مجلس محافظة واسط القاضي بتعيين محرم لكل عضوه من عضوات مجلس المحافظة، وبراتب شهري قدره ٢٠٠ ألف دينار بحجة ان القرار جاء على خلفية مطالبة العضوات أنفسهن بالمحرم. وقد أوضحت رئيسة اللجنة الإعلامية في مجلس محافظة واسط ل (المدى) سندس الذهبي: ان القرار رقم (١١٥) الصادر من مجلس محافظة واسط، جاء لمقتضيات المصلحة العامة وبناء على طلب تقدمت به عضوات مجلس المحافظة والمتضمن حاجتهن الى مرافقين شخصيين من المحارم نظرا للظروف الاجتماعية والعرفية السائدة في المحافظة، ولكون رجال الحماية المنسبين لهن ليسوا من اقاربهن. هذا ويبلغ عدد عضوات المجلس المحلي المطالبات بتعيين (المحارم) لحمايتهن تسع عضوات موزعات بواقع أربعة مقاعد لائتلاف دولة القانون، ومقعدين لكتلة شهيد المحراب والقوى المستقلة وثلاثةً مقاعد موزعة بين الحرّب الدستوري والقائمة العراقية وتيار الاحرار المستقل.

> نرمين عثمان وزيرة البيئة، - هذه ظاهرة جدا خطيرة تدل على ان المرأة لا زالت غير قادرة على حماية نفسها واتخاذ اي امريخص حياتها وعملها بدون حماية الرجل، في الوقت الذي نجدها تعمل وزيرة ومديرا عاما ورئيسة أقسام.







ان ذلك الطلب المقدم من قبل العضوات في مجلس محافظة واسط هو هدر للمال العام ويجب ان يحاسب مجلس المحافظة عليه.





عضوة في مجلس بلدي ببغداد تتطوع (بودي كارد) لمن تشاء من عضوات مجالس المحافظات

شبكة المسرأة العراقية ترسيل وفدا الى واسبط لـ (تقصي الحقائق)

منظمات حقوق الإنسان والدفاع عن حقوق المرأة تطالب بمحاسبة من فرضوا القرار

ظاهرة جدا خطيرة

وعلى خلفية ذلك القرار ابدى بعض أعضاء وعضوات مجلس النواب استياءهم وانزعاجهم من القرار المذكور.فقد علقت وزيرة البيئة نرمين

- هـذه ظاهرة جدا خطيرة تدل علـى ان المرأة لا زالت غير قادرة على حماية نفسها واتخاذ اي امر يخص حياتها وعملها بدون حماية الرجل، فى الوقت الذي نجدها تعمل وزيرة ومديرا عاما ورئيسة اقسام في دوائرنا، كما تقود المرأة منظمات وجمعيات مهنية ولها حضور فاعل في الحياة الاجتماعية والثقافية وعلى كافة المستويات الفكرية والعلمية حيث نرى الطبيبة المبدعة والمهندسة الكفوءة واستاذة الجامعة الناجحة، المرأة مارست دورها في كل مفاصل الحياة، وأرى ان الأمر لا يضرج عن كونه بدعة من البدع التي تريد الرجوع بالرأة الى عصور التخلف، كما ليس هناك محارم في اماكن العمل وإلالكان لكل وزيرة محرم ولكل امرأة تخرج من بيتها للعمل (محرم)!، ان هذه الفكرة تقلل من شان المرأة وتسيء الى قدراتها وتحط من قابلياتها وتحجم دورها خاصة اذا كانت مثل تلك المرأة تعمل في المجال السياسي، فانا مثلا اعمل وزيرة وأقدم الخدمات لكل المواطنين واستطيع ان أحافظ على نفسي مع وجبود رجال الحماية فماذا يستطيع ان يفعله المصرم اكثر من تواجد رجال الحماية؟ أرى ان هذه المطالبة جاءت من اجل الحصول على الوظيفة وهو فساد إداري غير مبرر والامر برمته أراه مزعجا للغاية لأنه يحط من مكانة المرأة.

هدر المال العام

فى مجال حقوق المراة ورئيسة تحرير مجلة (نُـون) النسوية ميسون الدملوجي الى ان ذلك الطلب المقدم من قبل العضوات في مجلس محافظـة واسـط هو هدر للمال العـام ويجب ان يحاسب مجلس المحافظة على ذلك، وان ذلك يمثل مهزلة كبيرة نسمع بها لاول مرة، وهذا يعنى ان كل مو ظفة في الدولة تحتاج الي (محرم) يرافقها في عملها، واجد ان ذلك القرار الصادر عن مجلس المحافظة هو اساءة ليس الى نساء واسط بل الى كل نساء العراق كما اجده في نفس الوقت اساءة الى الرجل ايضا لانه يعطى انطباعا بان الرجل في المحافظة لا يمتلك القيم والخلق وهذا غير صحيح فالرجل العراقي رجل مهذب، فكيف يتصرف مجلس المحافظة بهذه الطريقة ويسيء الى الرجل والمرأة في

مجلس محافظة واسط بانه اجتراء شتاذ ولا أساس قانونيا له، فالمرأة في مجلس المحافظة قد تم انتخابها من بين الألاف وهي موضع ثقة الناخبين، وتتمتع بصلاحيات كاملةً فكيف ينظر اليها هذه النظرة القاصرة كما ان لديها حماية؟ انه امر يحط من قيمة المرأة واهانة غير مقبولة، ويجدر بالنساء العراقيات التخلص من تبعات هذا الاجراء المجحف بحقهن، فالمرأة هي صانعة

نص القرار

قرار ۱۱۵ لقتضيات المصلحة العامة وبناء على الطلب المقدم من قبل السيدات عضوات مجلس محافظة واسط في الجلسة الرسمية المتضمن حاجتهن إلى (مرافقين شخصيين) من المحارم نظرا للظروف الاجتماعية والعرفية ولكون الحماية المنسبين ليسوا من أقاربهن قـرر مجلس محافظة واسط بجلسته الاعتيادية المرقمة

(۵۸) المنعقدة بتاريخ ۲۰۰۹/۱۰/۲۷ وبالتصويت العلني وبموافقة (١٦) عضوا من أصل النصاب البالغ (١٧) عضوا تعيين محرم لكل عضوة مجلس بصيغة عقد مؤقت وبراتب شهري قـــدره (۲۰۰،۰۰۰) مائتا ألف دينار من حسابات صنـدوق دعم

الحاضرون: (۱۷) الموافقون: (١٦)

المتحفظون: (١)

حمید مجید موسی نائب

انه إجراء شاذ ولا أساس قانونياً له فالمرأة يك

مجلس المحافظة قد تم انتخابها من بين الآلاف

ي البرلمان:

وهي موضع ثقة الناخبين.

هناء أدور سكرتير عام جمعية الأمل: ان الطلب خطأ في خطأ، وهو يمسى كرامة المرأة العراقية وهو خطوة سلبية بحق حركة المرأة ودورها، كما انه امر مزعج للغاية ويقلل من أهمية دور المراة ويحد من قابلياتها.



مستشار الوقف السني محمود الفلاحي: اذا كانت المرأة بصحبة نساء أخريات فلا داعي لوجود المحرم في هذه الحالة. والشريعة الاسلامية بعيدة عن التدخل في هذه الامور ، منطقيا اجد ان حلقة الحرم حلقة زائدة ولا داعي لوجودها.

محرم، أرى ان القرار مجحف للغاية بحق المرأة

واشارت النائبة عن القائمة العراقية والناشطة

إجراء شاذ النائب عن الحزب الشيوعي في البرلمان العراقي

حميد مجيد موسى وصف القرار الصادر عن الاجيال فكيف يرافقها (محرم)؟ من اين لهم مثل

هذه الافكار؟ وكيف ينظر مجلس محافظة واسط . إليهن هذه النظرة المتخلفة؟

إجراء غير شرعي النائبة عن التحالف الكردستاني القاضية زكية إسماعيل حقى أكدت ان المرأة طيلة العقود المنصرمة ناضلت وكافحت كفاحا مريرا من أجل ان تصل الى المكانة التي تليق بها فكيف يريد مجلس محافظة واسط أن يعيدها الى زمن التخلف، فقد وصلت المرأة في المجلس المذكور بطريقة الانتخاب وهو احد أوجه الديمقراطية العراقية الجديدة، أنا أول قاضية في العراق، وارى ان هذا الإجراء غير شرعي وغير قانوني، وانه انتقاص معيب من مكانة المرأة التي هي نصف المجتمع، فكيف تشل حركتها؟ وكيف يعين المجلس لها (محرما)؟ انه الجهل بعينه، ولا ننسى اننيا الأن في الألفيية الثالثية والعالم يتغير بسرعة فكيف نقف في طريق التطور؟ انه انتقاص من مكانة المرأة ويعني بالتالي انتقاص وشلل نصف المجتمع، هذه مأساة !.. هناك افكار لا زالت متخلفة تعيش بيننا.. (سوف اقص عليك حكايـة) مضحكة ومؤلمة في نفس الوقت .. معنا في مجلس النواب نائبة وهي بالاصل طبيبة تم ترشيحها لتكون سفيرة لبلدها العر اق في احدى الدول.. وتم استدعاؤها من قبل وزارة الخارجية للمقابلة، الا انها رفضت الذهباب بمفردها الا بمصاحبة (محبرم) والذي هـو زوجها.. قلنا لها انها ستمثل العراق فكيف تطالب بمصرم؟؟ انا كنت اول قاضية في العراق

هل يعنى هذا وجوب ان يرافقنى محرم في

عملي؟ المرحومة نزيهة الدليمي كانت اول وزيرة

هل رافقها المحسرم؟ لقد زرنا كل دول العالم بدون

امرأة تقبل واخرى ترفض فيما علَّق النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان قائلا:

وهي لا تستحق هذه الاهانة بالتأكيد.

- الأمر يبدو مفيدا للبعض من اجل الحصول على الراتب!! ولا ننسى ان التيارات الدينية تحكم العقلية العراقية، والقوانين والقرارات التي تحكم المجتمع متعددة ويجب توحيدها في قانون واحد، وهناك من النساء من تقبل بذلك ولا تجد في المحرم اي انتهاك لحقوقها، والاما طالبت عضوات مجلس محافظة واسط بتعيين محارم لهن، وهناك من تراه مساسا بوجودها ومكانتها، ومثلا المادة (٤١) من الدستور العراقي أثير حولها الجدل بين بقائها او تعديلها، هذا هو العراق الجديد، عدة قوانين تسري دون الرجوع الى الدستور.

خطوة سلبية! وأبدت ناشطات من منظمات المجتمع المدنى وحقوق الانسان اسفهن وانتقادهن لما ألت اليه امور المرأة بحيث صارت تطالب بوجود محسرم الى جانبها في العمل، فقد اكدت رئيسة شبكة المرأة العراقية هناء ادور ان الطلب خطأ في خطأ، وانه يمس كرامة المرأة العر اقية وهو خطوة سلبية بحق حركة المرأة ودورها، كما انه امر مزعج للغاية ويقلل من اهمية دور المراة ويحد من قابلياتها، وعلى صعيد الشبكة قمنا بالاتصال بعضوات الشبكة وسننظم ندوة حول المو ضوع قريبا، وارسلنا وفدا من الشبكة

الى محافظة واسط للقاء العضوات المطالعات

لكون الامر لا يخص المرأة في واسط فحسب بل يشمل كل النساء العراقيات، وقالت احداهن انها تعرضت الى مشاكل كثيرة اثناء عملها وتريد المصرم من اجل ان تواصل عملها، ورغم كل التبريرات وكل ما قيل ويقال فالامر بحد ذاته

طلب غریب!

في طريق عملها.

من رابطة المرأة العراقية اشارت عضوة الرابطة خيال الجواهري الى ان صفة المحرم النام يرافق المرأة في السفر قد اوجدها النظام السابق، والذي اعتبره تجاوزا على حقوق المرأة وطلبا غريبا وخروجا عن المألوف، وعندما كنا في المجلس النيابي كانت احدى العضوات معها محرم وقد استنكرنا ذلك وبشدة، وتساءلت الجواهري: من اين جاءوا بهذه الفكرة؟ فاذا كان الطلب مقدما من قبل النساء في مجلس المحافظة فانهن بالتاكيد غير واثقات من انفسهن وهو طلب غريب!، و انتقاص من مكانة المرأة كانسان وفكر فعال في المجتمع وانا كامرأة استنكر ذلك الإجبراء وذلك الطلب، وبالتالي فهو خروج عن القانون. العالم يتقدم والمرأة تحرز مكانة في مجتمعها وبعض النساء ما زلن يطالبن بمن يحميهن اثناء عملهن، المرأة العراقية قطعت اشو اطا في كافة المجالات في حين نرى بعضهن يطالبن بوجود المحرم.

ب(المصرم) وظهر ان بعضهن قد تعرضن الي

بعض المشاكل والضغوطات، و تحركنا هذا

يشكل اساءة الى المرأة العراقية وخطوة سلبية

الامر بحاجة لتغطية إعلامية وتساءلت عضو المجلس البلدي في بغداد

تتصرف هكذا؟؟ لآيمكن ان تكون امرأة عراقية وتعمل في السياسة وتطالب ب(المصرم)، ثم لماذا تطالب بوجود المصرم الى جانبها في عملها؟ هل لانها غير واثقة من نفسها ام لانها غير واثقة من بالاخر، انا كذلك عضوة مجلس محافظة بغداد وليس لدي مكان او غرفة خاصة في المجلس الذي اعمل فيه وعملي في الشارع وليسل دي حماية، وانا أسير لوحدي فهل اذا كان معي زوجي او ابني سيمنع عني حدوث اية مشكلة؟ انا اعمل امام الناس وليس في (خلوة) ولا احتاج الى المحرم، ما قرره مجلس محافظة واسط وما طلبته عضوات مجلس المحافظة يحتاج الى تغطية اعلامية والى تسليط الضوء على ذلك الاجراء من قبل الفضائيات المحلية والعاملة في العراق لشرح ابعاد وخطورة تلك الممارسات.. من المعيب ان يخرجوا علينا كل يوم ب (شغلة) جديدة، انا كسيدة كفوءة اقوم بعملي بثقة دون المطالبة بمحرم. التي تعمل في مجلس المحافظة عليها ان تكون مستعدة لخدمة المجتمع وان تكون موضع ثقة في بيتها، فاذا لم تكن كذلك فعليها ان تجلس في البيت، وقد يكون الطلب المقدم من قبيل عضوات مجلس المحافظة في واسط مرده تفشىي البطالة بين صفوف الرجال في المدينة! او امراة تريد ان يعمل اخوها او ابوها او زوجها العاطل! اجد ان هذا الطلب فريد من نوعه.. فاذا كان السبب عدم الثقة بالاخر فانا ابنة محافظة واسط واهل المدينة رجال مؤدبون للغايـة وكذلك نساؤها.. امـا اذا كانت تلك المرأة

بحاجة الى حماية بالفعل.. فانا اول المتطوعات

فرع الكرادة - مديحة الموسوي: اذا كانت تلك

المرأة قيادية (وهي منتخبة لتكون كذلك) فكيف

هل المرأة قاصرة؟ وأفادت الناشطة في مجال حقوق المرأة وعضوة

رئيس الوقف الشيعي صالح الحيدري:

- نحن لا نعرف بالضبط ما هي المبررات التي جعّلت مجلس محافظة واسط يعين محرما لكل

واحدة من عضواته البالغ عددهن تسع عضوات؟ وما هي الاسباب ولماذا كان ذلك الإجراء؟ والا

لكان قد تم تعيين محارم لكل عضوات مجلس النواب مثلا او لكل موظفة في الدولة محرم!

جمعية الامل العراقية الدكتورة فوزية العطية استاذة علم الاجتماع في جامعة بغداد: ان هذا الاجتراء هو اهانية للمرأة العراقيية وهو العنف بكل ابعاده فهل هي قاصرة عن حماية نفسها حتى يعين لها (محرم)، المفروض من الاعلام بكل انواعه أن يتحدث عن هذه المشكلة ويثيرها بشكل واسع النطاق وكذلك منظمات المجتمع المدنى. وتساءلت العطية: همل يعنبي ذلك ان الرجيل خيال مين القييم الإخلاقية حتى تضطر ادارة مجلس محافظة واسط الى تعيين محارم لحماية عضواته؟ أن ذلك يفسس غياب المنظومة المهنسة واحترامها، وبالتالي فهو اهانة للمراة والرجل في وقت واحد.

تقليل من شأن المرأة

وأكدت الناشطة في منظمة وطنى لحقوق الانسان وداد عزيز أن دخول المر أة ألى معترك السياسة هو امر مهم، وهو اعلى مراتب التقدم وهو ثمرة جهود كبيرة لمنظمات نسوية عديدة، وعلى المرأة التي ناضلت من اجل ان تتبوأ هذه المكانــة السياسية ان تتحمل كل تبعات هذا العمل، وتتحمل كل الأعباء وحتى الاستشهاد في نظري، ومع كل ما قيل ويقال حول الموضوع أجد ان المساللة تبدو شخصية لا نعرف أهدافها. أقول لهذه المرأة اذا كانت غير مقتنعة بدورها الحالى فلماذا لا ترفض ذلك الدور ولماذا تزج بنفسها في امر لا قبل لها بتحمله؟ المحرم المرافق لها في عملها يمثل إساءة لدورها في الحياة السياسية كما هو إساءة لشخصيتها كامرأة، انصح هذه المرأة بان

تتخلى عن المنصب لأخرى اقدر منها على العمل، وان تفسح المجال لغيرها لتحمل مسؤولية هذا

رأي رجال الدين فيما أوضح رئيس الوقف الشيعى السيد صالح الحيدري موقفه من هذه القضية مثار الجدل: - نصن لا نعرف بالضبط ما هي المبررات التي جعلت مجلس محافظة واسط يعين محرما لكل واحدة من عضواته البالغ عددهن تسعة كما تقولين؟ وما هي الأسباب ولماذا كان ذلك الإجراء؟ وإلا لكان قد تم تعيين محارم لكل عضوات مجلس النواب مثلا او لكل موظفة في الدولة محرم، ثم نحن لدينا موظفات في الوقف الشيعي وكذلك في الوقف السني هل يعنى هذا ان نعين لكل موظفة محرما؟ انت مثلا صحفية مهددة فتعين لك حماية لأسباب موضوعية فهل يعني هذا ان يعمم ذلك على الجميع؟ نصن لا نستطيع ابداء الرأي الا اذا وقفنا على المبررات. وأفاد مستشار الوقف السني ومسؤول حقوق الإنسان في الوقف المذكور الشيخ محمود الفلاحي ان الشريعة الإسلامية ترى ضرورة وجود المحرم في حالة السفر فقط ليرافق المرأة اذا كانت بمفردها واذا كانت مسافة السفر تزيد على ٨٠ كم، اما اذا كانت المرأة بصحبة نساء اخريات فلا داعى لوجود المحرم في هذه الحالة، واوضح الشيخ الفلاحي ان الحماية غالبا ما يتم اختيارهم من اقارب المسؤولين وقد اعتاد المسؤول ان يعين شقيقه او ابنه بصفة سائق ايضا، فكيف تطالب تلك المراة بحماية رجل من اقار بها، والشريعة الاسلامية بعيدة عن التدخل في هذه الامور، ومنطقيا اجد ان حلقة المحرم حلقة زائدة و لا داعى لوجودها.